تحليل العلاقات التجارية النفطية العراقية الاردنية قبل وبعد العام (2003)

م. محمد حسن عودة

م. علي طالب شهاب

م.م . عدنان حبيب عروج

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

المخلص :-

تحتاج العلاقات التجارية بين الدول مقومات لاستمرارها والبحث عن فرص لاستثمار فيما بينها ، و يعد الاردن لما يتمتع به من استقرار ودبلوماسية مع البلدان العربية ولما يشكله من بوابة للصادرات والواردات العراقية بلد مناسب لبناء علاقات التجارية مع العراق لما فيه منفعة وتحقيق للمصالح المشتركة لتلبية جميع احتياجات العراق . ان الانظمة تزول ولكن تبقى مصالح البلدان والشعوب، ذلك ما أدركه النظام الجديد في العراق ، اذ ان العلاقات القوية والاستراتيجية التي تربط العراق مع الاردن على المستويات كافه ، حتى قبل ٢٠٠٣ ، هي تصب في مصلحة البلدين، قبل ان تكون في مصلحة حكام او مسؤولين توارثوا تلك العلاقات من انظمة سبقتهم، اذ ان المصلحة في زيادة الاواصر والجسور بين العراق والاردن في المجالات كافه التي يحتاجها الطرفان وبالذات الاقتصادية ، وهذا ما اثبتته تجربة السنوات التي تلت العام **(2003)**، وان قطع هذه الجسور كلف الطرفين اثمان باهضة، وخاصة بعد استقرار العملة في العراق ودور البنك المركزي العراقي في تأمين الضمانات للقروض الممنوحة وامكانية التعاون مع المصارف العربية .

The possibility of developing(Oil) releationts between Iraq and Jordan before and after year 2003 before

Lecturer. Muhammed Hassan Awda
Lecturer. Ali Talib Shihab
Assistant lecturer. Adnan habeeb arooj
University of Basrah, College of Administration and Economics,
department of Economics

ABSTRACT

Trade relations between countries need elements to be continued and the search for investment opportunities in addition to recent reconstruction projects in Iraq. The choice of Jordan as a country for the exchange of trade relations is due to its stability and diplomacy with the Arab countries and because it represents a gateway to Iraqi exports and imports which achieves benefits and common interests to meet all the needs of Iraq. The regimes may be changed but the interests of the countries and peoples remain. This is what the new regime in Iraq seems to understand, taking into consideration the strong and strategic relations that bind Iraq and Jordan at all levels, even before 2003, which are in the interests of Iraq and its people before they are in the interests of the rulers or officials who inherited these relations from preceded regimes and found that the interest is to increase ties and bridges between Iraq and Jordan in all areas, especially economic and political. The experience of the years after ٢٠٠٣ has proven that cutting off these bridges has cost the two

parties high prices especially after the stability of the currency in Iraq , the role of the Central Bank of Iraq in securing guarantees for loans granted and the possibility of cooperation with Arab banks.

مقدمة

لم تكن العلاقات التجارية بين العراق والاردن حديثة العهد, وانما هي امتداد للعلاقات منذ تأسيس الدولتين, فضلا عن ذلك بقيت العلاقات مستمرة على مدى عقود طويلة, بالرغم من التغيرات السياسية والعسكرية والاحداث التي مر بها العراق وخصوصاً بعد العام **(2003)** فقد كانت هناك تداعيات وافرازات أقتصادية القت بظلالها على العلاقات العراقية والعربية بشكل عام وعلاقات العراق مع الاردن بشكل خاص و تجدر الاشارة اى ان للنفط العراقي الدور الاهم في تعزيز العلاقات التجارية العراقية الأردنية، فالعراق يمثل عمق الأردن الاقتصادي من خلال المساعدات النفطية العراقية التي اسهمت وتسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأردن كما إن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد العام **(2003)**، هو أعلى من جميع المعدلات السابقة للسنوات

يسلط البحث الضوء على طبيعة هذه العلاقات وتطورها لما لها من اهمية اقتصادية لا سيما العراق الذي تربطه روابط تاريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية مع الاردن تضرب بجذورها في اعماق التاريخ .

هدف الحث :

يهدف البحث الى التعرف على طبيعة العلاقات التجارية الاقتصادية العراقية الاردنية وتطورها لا سيما العلاقات التجارية النفطية، كما تهدف الدراسة الى بيان سبل تفعيل التواصل ومد جسور جديدة بين البلدين وخاصةً في المجالات الاقتصادية والسياسية التي يحتاجها كل من العراق والاردن ، اذ ان قطع جسور التواصل لا سيما الاقتصادية بين البلدين سوف يضر كثيراً بمصالح الشعبين وهذا ما اثبتتة تجربة السنوات التي تلت عام **2003** .

اهمية البحث :

تسعى الاردن لإقامة تحالف ستراتيجي مع العراق في ظل ما تشهدة العلاقات الاقتصادية بين البلدين من تحسن غير مسبوق جعل من بغداد الشريك التجاري الاول لعمان بدلاً من واشطن التي اصبحت الشريك الثالث بعد الهند، اي ان الدراسة استمدت اهميتها من اهمية العلاقات الاقتصادية المشتركة الطويلة بين البلدين عبر التاريخ، حيث ان الاردن يرتبط مع العراق بروابط تأريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة وذات تأثير متبادل .

مشكلة البحث :

تأثرت العلاقات العراقية الاردنية على كافة المستويات و منها العلاقات التجارية بالانعكاسات السياسية لا سيما بعد سقوط النظام عام **2003** سلبا، الامر الذي توجب تفعيل هذه العلاقات لما لهذه العلاقات و على جميع الاصعدة من منافع للبلدين

فرضية البحث

استمرار العلاقات العراقية الاردنية رغم حالات التوتر وعدم الاستقرار له منافع للبدين

منهجية البحث :

وقد اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على المنهج التأريخي والتحليلي للوقوف على اهم المحطات التاريخية لتطور هذه العلاقة التجارية وخاصة النفطية بعد العام **(2003)**.

هيكلية البحث :

وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث, تناول المبحث الاول لمحة تاريخية للعلاقات التجارية العراقية الاردنية قبل العام **(2003)** والمبحث الثاني تم عرض العلاقات العراقية الاردنية بعد العام **(2003)** والمبحث الثالث العلاقات النفطية العراقية الاردنية.

المبحث الاول : - العلاقات التجارية العراقية/ الاردنية قبل عام (2003)

حكمت العائلة الهاشمية العراق والاردن عام **(1921)** وحتى **(1958)** في العراق،اذ تقلد الملك فيصل الاول بن الحسين العرش ملكاً على العراق, وكان اخوه الامير عبد الله الاول بن الحسين اميراً على الاردن فكانت العلاقات لاسيما التجارية بين العراق والاردن علاقات قوية، حتى عام (١٩٥٨) اذ تراجعت هذه العلاقات بشكل ملحوظ، وفي عام **(1960)** رجعت العلاقات بين البلدين وتم فتح الحدود (الحسني ، ١٩٩٨: ٣٤)، واستؤنفت الاتصالات الدبلوماسية بينهما, واعيد العمل بالاتفاقيات التجارية بينهما, وقد عادت هذه العلاقات للتدهور بعدما أيدت الحكومة الاردنية استقلال الكويت, بشكل عام يلاحظ تراجع العلاقات بين البلدين خلال المدة بين **(1958-1963)** الا ان العلاقات التجارية لم تتاثربشكل كبير(الحمداني ، ٢٠٠٤ : ٦٥) و (عيسى ، ١٩٩٣ : ٧٦) ، واستمرت العلاقات بين العراق والاردن, وخاصة بعد حرب **(1967)** حيث ارسل العراق قوات لتعزيز قوة الاردن، ما أدى الى تحسن العلاقات بين البلدين من الجوانب جميعها (عبد الحسن و عبد الرحمن ، ٢٠١٠ : ٣٤)

جدول **(1)**

حجم التبادل التجاري بين العِراق والأُردن للمدة (**1959-1962**) بالدولار الامريكي

السنوات	الصادرات العراقية للاردن	الصادرات الاردنية للعراق
1959	٥٥٠٦.٠٦٠	٢٨٦٢١٢.١٢
1960	٣٢٧٩٣.٩٣	٢٩٧٨٢١.٢١
1961	٣٠٣.٠٣٠٣٠	**2216542**
1962	٥٨٤.٨٤٨٤	**1614251.52**

المصدر : قحطان احمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٠ .

يوضح الجدول السابق (جدول رقم ١) ان الميزان التجاري كان يميل لصالح الاردن خلال المدة **(1959-1962)** مع بيان حجم العلاقات التجاية التي اتسمت بالزيادة و النموا خلال الفترة، ويشير الشكل البياني (١) الى حجم التبادل التجاري بين العراق والاردن للمدة (١٩٥٩ – ١٩٦٢) و بما يدل على تحسين العلاقات التجارية بين البلدين، و يوضح الشكل زيادة الصادرات الاردنية للعراق ومن جهة أخرى يشير الى إنخفاض حجم الصادرات العراقية للاردن مقارنة بحجم الصادرات الاردنية للعراق، ويتضح من ذلك إن الميزان التجاري يميل لصالح الاردن خلال هذة المدة

الشكل (١)

حجم التبادل التجاري بين العراق والاردن للمدة (١٩٥٩ – ١٩٦٢)

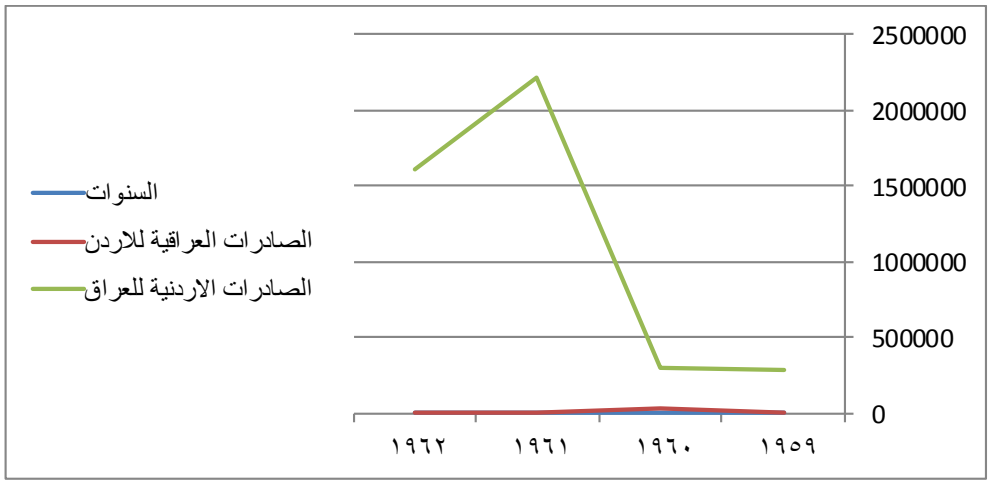

المصدر : تم إعدادة من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ومع تغيير نظام الحكم في العراق عام **(1968)** انطلق العراق في علاقاته مع الاردن من جديد في ظل ظروف الواقع الموضوعية كوقوع الاردن على خط المواجهة مع اسرائيل ، واهميته كمنفذ تجاري مهم للعراق وخاصة في ظل وجود بعض الضغوط الاقتصادية، المتمثلة في احتمال قطع المنافذ الحدودية للعراق مع تركيا نتيجة لاضطراب الاوضاع في الشمال، ولضآلة وعدم كفاية الموانئ العراقية في الجنوب واحتمال تعثر العلاقات مع سوريا (هيجانة ، ٢٠٠٦ : ٧٤)، لذلك تطورت العلاقات الاقتصادية وبالذات التجارية، وبشكل اكبر بعد نشوب الحرب مع ايران في العام **(1980)** نتيجة لوقوف الاردن الى جانب العراق في تلك الحرب، اذ قامت الاردن، في حينه، بدعم العراق سياسيا وعسكريا واقتصاديا واعلاميا، وفي المقابل قدم العراق الدعم والمساعدة من خلال خفض اسعار النفط العراقي المصدر الى الاردن، فضلا عن تصدير كميات من النفط مجانا بالاضافة الى منحه الكثير من الاعانات المالية الضخمة، لذلك فان حقبة الثمانينيات من القرن الماضي كانت بمثابة الحقبة الذهبية للعلاقات بين البلدين، حيث تطورت وازدهرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين واصبح العراق الشريك التجاري الأول للصادرات الأردنية

كما ان (الجدول رقم ٢) يوضح الارتفاع التدريجي لحجم الواردات العِراقية من الأُردن بسبب اندلاع الحرب مع ايران، واعتماد العِراق على الأُردن بوصفه أحد منافذه التجارية الرئيسة, ومع تراجع الدعم السعودي للأردن من **(1,25)** مليار دولار عام **1981** إلى **(400)** مليون دولار عام **(1989)**، وضعف احتياطات الأُردن من العملات الصعبة في البنك المركزي وسحب **(250)** مليوناً من البنوك الأُردنية من الفلسطينيين خاصةً بعد قرار فك الارتباط عام **(1988)** كل هذه العوامل وغيرها عززت من الارتباط الاقتصادي و التجاري بين العِراق والأُردن مما انعكس على المستويات الأخرى في العلاقة، كما أن الأُردن رأى في العِراق مصدر لتوازن قوى إقليمي مقابل كل من سورية وإسرائيل.

جدول **(2)**
حجم الواردات العِراقية من الأُردن خلال المدة **(1977-1982**) بالدولار الأمريكي

التسلسل	السنة	قيمة الواردات
1	**1978-1977**	**10** مليون
2	**1979-1978**	**47** مليون
3	**1980-1979**	**104** مليون
4	**1982-1981**	**209** مليون

المصدر: عثمان فتحي صالح ، (العلاقات العراقية – الاردنية ١٩٦٨-١٩٩١ دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، الموصل ، العراق، ٢٠٠٧، ص٨٠

ويشير الشكل البياني (٢) الى حجم الواردات العراقية من الاردن خلال للمدة (١٩٧٧ – ١٩٨٢) ، حبث يشير الشكل الى إرتفاع الواردات العراقية من الاردن خلال هذة المدة بسب إندلاع الحرب مع ايران .

الشكل (٢)

حجم الواردات العراقية من الاردن خلال المدة (١٩٧٧ – ١٩٨٢)

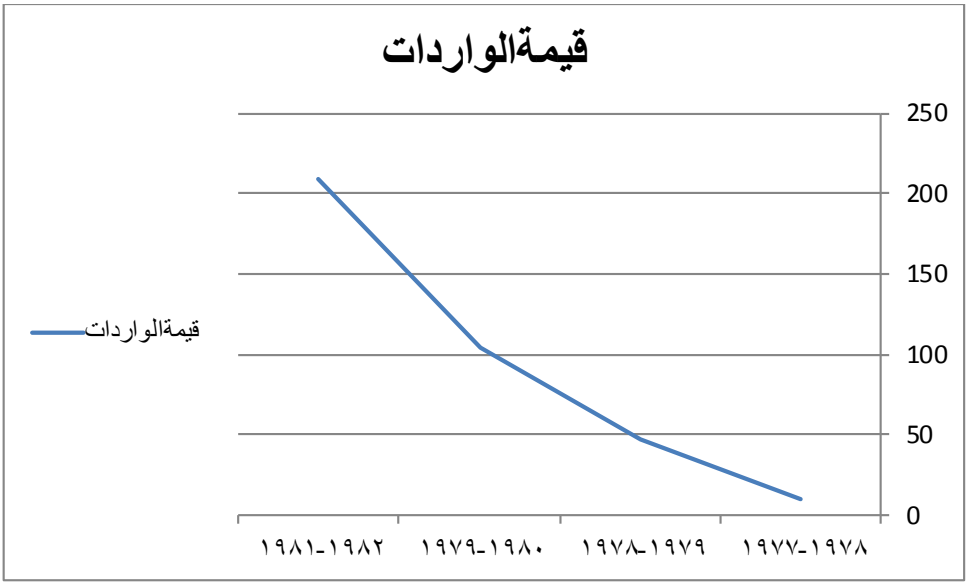

المصدر : تم إعدادة من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

وكان البروتوكول الموقع بين البلدين ينظم تلك العلاقات، فكان الأردن يحصل بموجبه على احتياجاته النفطية مقابل تصدير القطاع الخاص الأردني السلع لتأمين حاجة السوق العراقي، وهو ما ساعد كثيراً على تولد مفهوم أن السوق العراقي هو امتداد للسوق الأردني المحلي، وقد توج ذلك كله بقيام اتحاد رباعي ضم كل من العراق ومصر والأردن واليمن، او ما يعرف بمجلس التعاون العربي(هيجانة ، ٢٠٠٦ : ٨٠)، غير ان هذا الاتحاد لم يدم طويلا على اثر دخول العراق للكويت في العام **(1990)** واندع حرب الخليج الثانية في العام **(1991)**، وقد كلف وقوف الاردن مع العراق كثرا من خلا قطع المساعدات والمعونات المقدمة من الدول الخليجية وبالذات الكويت، فضلا عن ترحيل **(300)** الف اردني كانوا يعملون في الكويت، لذلك وجدت الحكومة العراقية نفسها مضطرة لتعويض الاردن عن هذه الخسائر وخاصة ان الاردن تحمل اعباء لجوء اكثر من **(400)** الف عراقي اليها (محي الدين ، ٢٠٠٧ : ٦٧)

وبعد حرب الخليج الثانية، ومع الحصار الاقتصادي على العراق، اصبح اعتماد العراق على طريق الاردن بشكل كلي، و وصلت الامور الى حد تقديم تسهيلات كبيرة للاردن، بتقديم النفط بأسعار تفضيلية للغاية ووصلت حدود المجانية احيانا، فكانت العلاقات التجارية العراقية الاردنية ممتازة، تجاوزت بأضعاف حجم التجارة المعلنة رسميا، حيث كانت تمر صفقات نفط سرية وشحنات غذاء ومساعدات على نحو غير معلن، وفي معظم الاحيان بموافقة ضمنية امريكية. (الفزاع والرواشدة، ٢٠١٣ : بدون صفحة)

وخلال المدة **(1990-2003)** تطورت العلاقات العراقية - الاردنية اذ اصبحت الاردن العمق الاقتصادي والتجاري للعراق من خلال الاعتماد على ميناء العقبة الاردني للتبادل التجاري، وكان الاردن يحتل المركز الرابع من بين الدول التي تتعامل اقتصاديا في بداية فرض الحصار، لكنها تراجعت الى المركز **(21)** بعد قيام بعض الدول العربية المجاورة والبعيدة بفتح افاق تعاون جديدة مع العراق، خاصة بعد اتفاق النفط مقابل الغذاء بين العراق والامم المتحدة في العام **(199)** ، ومع ذلك بقي العراق المصدر الرئيس للنفط للاردن، و

انعكس التحالف السياسي والإستراتيجي بشكل ايجابي من خلالزيادة التعاون الشامل بين البلدين حتى ارتباط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كليا على تلبية احتياجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيس للواردات العراقية، وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط (علاونه، ٢٠٠٦ : ٥٤)

وتشير الاحصائيات الى ان الاستيرادات الاردنية العراقية بلغت **(291)** مليون دينار اردني في العام **(1994)** وارتفعت تدريجيا لتصل نحو **(523)** مليون دينار اردني في العام **(2002)**، فيما بلغت الصادرات اردنية الى العراق نحو **(115,2)** مليون دينار اردني في العام**. (1994)** ، وشهد عام **(2000)** ارتفاع الصادرات الأُردنية إلى العِراق بواقع **(300)** مليون دولار، وفي عام **2001** إلى **(450)** مليون دولار لكل طرف، وفي عام**(2002)** حدد البروتوكول التجاري بمبلغ يتراوح بين **(350-300)** مليون دولار، فيما تم إلغاء البروتوكول التجاري في عام **(2003)** نتيجة الحرب على العِراق، ويمكننا القول بأنه وكنتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العِراق أصبح الأُردن نقطة الانطلاق للمستثمرين العِراقيين(علاونه، ٢٠٠٦ : **30**)، حيث ارتفعت لتصل نحو **(428,3)** مليون دينار اردني في العام **(2002)** شكلت ما نسبته **(35,5%)** من إجمالي حجم تجارته الخارجية **(19,9)** من الصادرات ، و **(15,6%)** من المستوردات ، وهو ما جعل الميزان التجاري بين العراق والأردن يميل لصالح العراق خلال المدة **(1990 – 2002)** ، وقد شكل النفط المادة الأساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية **(**خماس ، ٢٠١١ : ١١٨) .

جدول **(3)**

التجارة الخارجية للأردن مع العراق خلال المدة **(2000-2002)** مليون دولار أمريكي

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري	اعادة التصدير
2000	**68206**	**14101**	**-54104**	**3407**
2001	**68409**	**42202**	**-26207**	**11106**
2002	**751.0**	**43906**	**-311.2**	**16401**

المصدر : -

١ - ايمان احمد رجب ، النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص٥٤ .

٢- ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الاردنية العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي،(عمان، د. ن، ٢٠٠٨)، ص٤٥.

والملاحظ هنا أن النفط كان المادة الأساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية ، إلا أنه أنخفض وبشكل ملحوظ بعد عام **(2003)** ، فقد بلغت **(291)** مليون دينارعراقي في عام **1994**، وارتفعت ،لأحقاً إلى **(511)** مليون دينارعراقي في عام **2002** ، إذ شكلت ما نسبته **(% 35,5)** من إجمالي حجم تجارته الخارجية **(19,9)** من الصادرات، و **15,6)** **(%** من المستوردات، قبل أن تتوقف بسبب الحرب على العراق، وهو ما جعل الميزان التجاري بين العراق والأردن يميل لصالح العراق خلال هذه المدة**.**

يشير الشكل البياني (٣) الى حجم التجارة الخارجية للاردن مع العراق خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢) ، حيث يتضح من الشكل أدناة إن الميزان التجاري بين العراق والاردن يميل لصالح العراق خلال هذة المدة والسبب في ذلك إن العراق الشريك التجاري المهم للاردن حيث تلاحظ من الشكل إرتفاع المستوردات والذي يتمثل بالنفط الخام والتي هي المادة الاساسية المستوردة من العراق وبأسعار تفضيلية .

الشكل (٣)

التجارة الخارجية للاردن مع العراق خلال المدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢)

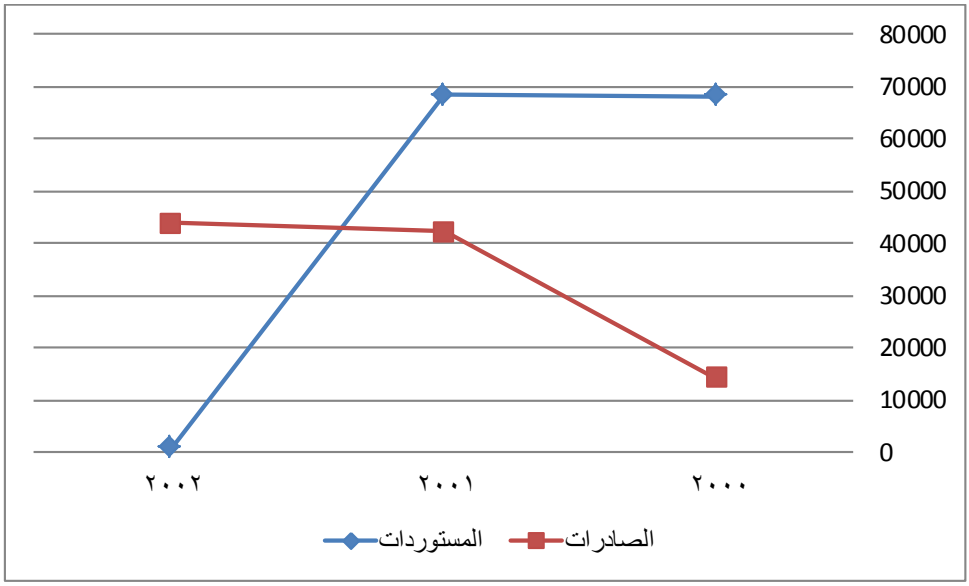

المصدر : تم إعدادة من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

المبحث الثاني :العلاقات التجارية العراقية/ الاردنية بعد عام (2003)

دخلت القوات الامريكية العراق في العام **(2003)** وما تبعها من فوضى سياسية وامنية تراجعت حركة التجارة بين البلدين لاسيما بعد إلغاء البروتوكول التجاري، وعدم وجود مؤسسات رسمية، وفي مدة مجلس الحكم الانتقالي العراقي لم تكن هذه العلاقات واضحة، وكانت خاضعة للاعتبارات السياسية وكانت يشوبها الحذر بسبب موقف الأردن من بعض الأطراف في مجلس الحكم الانتقالي، واستمر ذلك لحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، الا ان المصالح المشتركة بين البلدين والعامل الجغرافي والعمق التاريخي لهذه العلاقات اسهمت في انطلاق هذه العلاقات مرة اخرى فقد بادر العراق منذ تشكيل أول وزارة عراقية بعد التغيير السياسي في عام **2003** ، بتقديم تطمينات للأردن بعدم سحب الدعم الاقتصادي واستئناف المنحة النفطية التي كان يحصل عليها الأردن ابان النظام العراقي السابق التي كانت تؤمن له احتياجات النفطية بأسعار تفضيلية، مقابل التزام الأردن بإغلاق حدودها ضد المتسللين من أجل العمليات الإرهابية في العراق(مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ : ٤٥)، وعلى هذا الأساس تم توقيع الجانبين العراقي والأردني بروتوكول للتعاون التكاملي والاستراتيجي بين البلدين في مختلف المجالات في آب **(2006)**، وذلك بعد عقد اتفاقيات تجارية وتفاهمات أعطت زخماً كبيراً للعلاقات الثنائية، وقرر العراق تزويد الأردن بالنفط الخام يوميا وبأسعار

تفضيلية لكنه لم يحدد الأسعار"وفي العامين(**2008**) (**2009**) تم تمتين وتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، اذ تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة والتي ستعمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن إلى جانب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فضلا عن التوقيع على اتفاقية زراعية لتعزيز التعاون الزراعي، وعلى عدد من الاتفاقيات الأخرى في المجالات التجارية والاستثمارية، كما أن العراق والأردن يرتبطان باتفاقيات وبروتوكولات اقتصادية وتجارية منذ عقود، وكان لهذه الاتفاقيات الأثر الإيجابي في دعم مسيرة العمل الثنائي المشترك، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن هذه الاتفاقيات لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل، حيث أمامنا آفاق واسعة للتعاون (سبع ، ٢٠٠٩ : ٢١٧)

وتشير الاحصائيات ان حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن أرتفع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق خلال عامي (**2004**) و (**2005**) ، فبعد أن كان حجم هذه الصادرات في (**2003**) هو (**224**) مليون دينار عراقي ارتفع في عام (**2004**) إلى (**361,9**) ليسجل ارتفاعا أخر في عام (**2005**) إذ وصل إلى (**379,6**) وعلى الرغم من الأوضاع غير المستقرة للسوق العراقي، إلا أنه جاء في المرتبة الأولى في استقبال الصادرات الأردنية، إذ أنه أستقبل ما نسبته (**33,8%**) من قيمة إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، يليه السعودي فالسوري والأمارات العربية والجزائر والكويت، وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الا ان حجم التبادل التجاري بين الأردن والعراق قد تراجع إلى (**327,3**) مليون دينار عراقي في العام (**2006**) ، بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق في عام (**2006**) ، وفي الوقت نفسه استمرت السوق العراقية باحتلال المرتبة الثانية على صعيد شركاء الأردن التجاريين من حيث القيمة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما شكلت الصادرات الأردنية إلى الأسواق العراقية نحو (**15,5%**)من إجمالي حجم الصادرات الأردنية ، أما عن المدة (**2007-2009**) فالإحصائيات تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن أستمر تصاعده بوتيرة كبيرة، فالصادرات العراقية قد بلغت ما مقداره (**858,1**) مليون دينار عراقي وهي تمثل نسبة (**17,0%**)من مجموع الصادرات الوطنية الأردنية، ويسبقه في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (**17,1%**)، ثم يلي العراق كل من الهند بنسبة(**13,6%**) ، والسعودية بنسبة (**10,6%**)، وهنا نجد أن العراق هو الشريك التجاري المهم للأردن ، أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد (**2003**) ، فنجد أنها تتمثل في الأسمنت وأسلاك الكهرباء والمواد البلاستكية وسماد نباتي وفوسفات الأمونيا.

وكمحصلة نهائية لما تقدم، يلاحظ تصاعد حجم الصادرات الأردنية إلى العراق طيلة السنوات المنصرمة، ولم يحصل أي تذبذب واضح يذكر، بل أخذ يتصاعد بشكل ملحوظ، إن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد العام (**2003**)، هو أعلى من جميع المعدلات السابقة للسنوات (**1994-2004**) ، وهذا يخالف ما يتصوره كثيرون، بأن حجم التبادل التجاري قد انخفض بين العراق والأردن، وهنا يمكننا أن نشير إلى تاريخية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قد شكلت أساساً لاستمرار العلاقات التجارية وتصاعدها، وكذلك مثل دوراً أردنياً واضحاً في تطوير العلاقات التجارية مع العراق، وبالمقابل فهو يعكس رغبة عراقية في تحقيق شراكة اقتصادية مع الأردن.وإن حجم الصادرات الأردنية إلى العراق تعادل

أكثر من ثلث مجموعها إلى الدول العربية، وتعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الوطنية إلى مجموع دول الاتحاد الأوربي .في حين انخفضت حجم الأستيرادات الأردنية من العراق بعدعام **(2003)** نظراً لأن العراق والاردن كانا قد ارتبطا ببروتوكول تجاري وآخر نفطي، وبموجبهما كان البنك المركزي الاردني خلال تنفيذ هذين البروتوكولين هومن يدفع للمصدرين الاردنيين قيمة بضائعهم بالدينار يستوفي بدلاً عنها نفطاً خاماً ويرصد الفرق بين قيمة البضائع وعوائد النفط، تفاقمت هذه المشكلة بعد عام **2003** نظراً لتراكم مبالغ على العراق وبلغت ديون البنك المركزي الاردني على نظيره العراقي نحو **(1,3)** مليار دولار مثّلت حسابات التبادل التجاري بين البلدين، وأصبح لدى العراق ودائع مالية مجمدة في الاردن تقدر بحوالي **(916)** مليون دولار رفضت الحكومة الاردنية الإفراج عنها إلى أن يتم تسوية الملف بين البلدين بشكل نهائي .(**Ali** ، ٢٠١٧ : ٩١)

وعملت الحكومة العراقية في العام **(2004)** على تجديد الصلات التجارية والاقتصادية مع الأردن التي كانت قائمة في عهد الحكومة العراقية السابقة، إذ جرى التوقيع بين البلدين على مذكرة تعاون الاقتصادي والمالي، كما أطلقت الوعود ببناء أنبوب للنفط يربط بين الحقول الشمالية في العراق وميناء العقبة في الأردن، وخلال هذه المدة تم استعمال الوسطاء الأردنيين والبنوك الأردنية مثل بنك الإسكان والبنك الأهلي، في الصفقات المختلفة التي تعقدها الحكومة العراقية مع جهات متعددة وهو ما عكس الرغبة العراقية الواضحة في استئناف العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحقيقاً للمصالح المشتركة (الطالب ، ٢٠٠٥ : ١٦)، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة وتضمنت أربعة مشاريع أساسية بكلفة **(1078)** مليون دولار **(** خماس ، ٢٠١١ : ١٨٧) تضمنت :-

١- تأهيل مركز حدود الكرامة بين البلدين بتكلفة قدرها **(105.8)** مليون دولار

٢- إنشاء منطقة حرة على الحدود بمساحة **(10)** مليون متر، وبكلفة **(49)** مليون دولار

٣ - تأهيل خطوط النقل بين الأردن والعراق بتكلفة **(723)** مليون دولار

٤- تأهيل ميناء العقبة الذي يعد الميناء الرئيس لتوريد البضائع للعراق بتكلفة قدرها **(200)** مليون دولار

الملاحظ على حجم الصادرات الاردنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق قد أخذت بالزيادة وصولاً **(224)** مليون دينار اردني إلى أعلى مستوياتها في عام **(2009)**، فبعد أن كان حجم الصادرات في عام (**2003)** ، ارتفعت في عام **2004** إلى **(362)** مليون دينار اردني، لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام (**2009)** عندما بلغت **(607.5)** مليون دينار **,** وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، فقد تراجع حجم التبادل التجاري بين الأردن والعراق إلى **(327,3)** في عام **(2006)** ، بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق في عام **(2006)**، وفي الوقت نفسه استمرت السوق العراقية باحتلال المرتبة الثانية على صعيد شركاء الأردن التجاريين من حيث القيمة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما شكلت الصادرات الأردنية إلى الأسواق العراقية نحو **15,5)** **(%**من إجمالي حجم الصادرات الأردنية **,**أما عن المدة ما بين عامي **(2007** لغاية **2009**)،

فالإحصائيات تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن أستمر تصاعده بوتيرة كبيرة، فالصادرات الاردنية قد بلغت ما مقداره **(58,1)** مليون دولار أمريكي وهي تمثل نسبة **(17,0 %)**من مجموع الصادرات الأردنية، ويسبقه في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة**(17,1 %)** ،ثم يلي العراق كل من الهند بنسبة**(13,6 %)** ، والسعودية بنسبة **10,6) (%**، وعند احتساب المجموع الكلي للصادرات الأردنية الذي يساوي مجموع الصادرات الوطنية **+** المواد المعاد تصديرها، وكون قيمة المواد المعاد تصديرها إلى العراق يبلغ ما قيمته **(418,9)**مليون دولار أمريكي وهي تشكل نسبة **(31,3 %)** من مجموع المواد المعاد تصديرها إلى الدول الأخرى، مما يصل بحجم الصادرات الكلية إلى نسبة **(20%)**من مجموع الصادرات الكلية الأردنية، وهنا نجد أن العراق هو الشريك التجاري الأول للأردن يليه الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ نسبتها**(13,7)** ، ثم الهند بالترتيب الثالث بنسبة **(10,8%)**، ثم السعودية بنسبة **% 9,1** بالترتيب الرابع، أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد **2003** ، **(**فنجد أنها تتمثل في الأسمنت وأسلاك الكهرباء والمواد البلاستكية وسماد نباتي وفوسفات الأمونيا**)** دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ويمكننا أن نلاحظ خلال متابعة حجم التجارة (ذنون ، ٢٠٠٦ : ٣٤)

واستمرت العلاقات التجارية العراقية الاردنية وتم عقد اتفاقية التجارة حرة بين البلدين اوصلت حجم التبادل التجاري الى **(1,3)** مليار دولار في**, (2012)** فيما بلغ حجم الواردات للعراق في العام **(2011)** مليار دولار مقابل **(268)** مليون دولار مستوردات**,**ووصلت الصادرات الاردنية الى العراق **(336)** مليون دينار مقابل **(248)** مليون دينار لذات المدة أي بأرتفاع نسبته**.(36%)** ومع ذلك فان المستوردات الاردنية من العراق لا تظهر الاتجاه نفسة التصاعدي**,**حيث استورد الاردن من العراق بضائع بقيمة **(86)** مليون دينار اردني خلال العام **(2012)** (الفزاع والرواشدة ، ٢٠١٣ : بدون صفحة) اما الصادرات الاردنية قد تراجعت خلال العامين**(2013-2014)** بنسبة **(40%)**وبقيمة **(695)** مليون دولار خلال العام **(2013)** بينما كانت تبلغ **(102)** مليار دولار في العام **(2014)** وتراجعت الصادرات الاردنية الى العراق خلال العام **2015** بنسبة **(33%)** لتصل الى **(276,2)** مليون دينار مقابل **(414,9)**مليون دينار خلال المدة نفسها من العام **(2014)** وكان السبب الرئيس في هذا التراجع يعود الى استمرار اغلاق معبر طريبيل الحدودي بين البلدين (الدعلجة، ٢٠١٨ : بدون صفحة)

حيث ان الطرق البديلة الاخرى والتي تتضمن الشحن عن طريق الكويت أو عن طريق البحر تواجه معوقات تصديرية مثل ارتفاع الكلف والتأخر في وصول البضائع، حيث تبلغ تكلفة الشاحنة الواحدة الى العراق عن طريق ميناء أم قصر حوالي **(5000)** دولار، وكذلك الأمر عن طريق الكويت، فيما كانت تكلفتها لا تتعدى الـ **(2700)** دولار عن طريق معبر الطريبيل، هذا عدا عن التلف الذي يمكن أن تتعرض له البضائع المصدرة نتيجة النقل من شاحنة الى أخرى على الحدود السعودية الكويتية وعلى الحدود الكويتية العراقية**.**

المبحث الثالث :العلاقات النفطية العراقية/ الاردنية

اولا-: العلاقات النفطية قبل عام (2003)

يعد النفط من اهم الصادرات التجارية الى الاردن ومحوراً مهماً وحساساً في العلاقات التجارية العراقية/ الأردنية، إذا كان الأردن يحصل على نصف حاجته من النفط العراقي بشكل مجاني والنصف الأخر بأسعر تفضيلية، وذلك قبل العام (2003) ، وعلى هذا الأساس فقد لعب النفط دوراً بارزاً في تقوية العلاقات التجارية بين البلدين، وكانت البداية الحقيقية لقيام أول تعاون نفطي بينهما في العام (1982)، نتيجة اتجاه الحكومة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة الأردني لاستعمالة في الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، وذلك بعد قيام الحرب مع ايران، وخشية تعرض الموانئ العراقية إلى القصف الإيراني، وبعدها أثمر هذا التعاون توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين، وارتفعت واردات النفط الخام الاردنية من العراق من نحو(9,5) الف ب/ي في العام (1984) الى نحو (33) الف ب/ي في العام (1988) ثم لتصل نحو (35) الف/ي في العام (1990)، لتنخفض الى نحو(30) الف ب/ي في العام (1991) على اثر نشوب حرب الخليج الثانية ، لتعود لترتفع نحو(70) الف/ي في العام (1992) لاستثناء مجلس الأمن الدولي (75) الف ب/ي عام (1995) ، ومع موافقة العراق في آيار العام (1995)على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (986) المعروف آنذاك باتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء، وصلت صادرات العراق النفطية للأردن إلى (80) ألف ب/ي عام (1996) ، وشهد مطلع آب عام (1998) توقيع البلدين على برتوكول نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى (90) ألف ب/ي، مما أسهم في زيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين، فيما جدد البلدان في كانون الأول في العام (2001 اتفاقهما النفطي)، وبموجبه حصل الأردن على زيادة في كمية الصادرات النفطية العراقية وصلت إلى (95) ألف ب/ي نصفها مجاناً ونصفها بسعر تفضيلي قدرت بـ (19) ألف برميل يومياً، و وصلت هذه الزيادة إلى (107) ألف ب/ي مطلع عام , (2003) وتجدر الإشارة الى أن الاقتصاد لعب دوراً في رسم العلاقات المستقبلية الاردنية العراقية، حيث كان ومايزال هذا المتغير بالنسبة للجانب الأردني على الأقل، كأحد المعايير الرئيسة لتقويم العلاقات الثنائية بين البلدين خلال المدة (2000-2003) ، فقد وجدنا أن الميزان التجاري يميل لصالح العراق وشكل النفط فيه الحجم الأكبر من السلع المصدرة للاردن، وقد أخذ عام (2004) طابع التطور في وتيرة العلاقات الاقتصادية بين عمان وبغداد خلال الأشهر العشرة الاولى منه، إذا رتفعت صادرات العراق الى (% 130) بالمقارنة مع عام (2003) ، وفي العام نفسه عقدت اللجنة العراقية الأردنية اجتماعها الأول لوضع آلية تتحكم في إطار التعاون الهيكلي بين البلدين، وبشكل عام فإن العلاقات بين البلدين دوماً مؤهلة للتطور والازدياد نتيجة للعديد من العوامل التي سبق ذكرها.

ويتضح مما تقدم تطور العلاقات النفطية بين البلدين وارتفاع الورادات النفطية الاردنية من العراق وذلك على الرغم من ظروف الحرب مع ايران، وظروف حرب الخليج الثانية وما تبعها من قرارات الامم المتحدة بالحصار الاقتصادي والنفطي المفروض على العراق، وقد أسهم ذلك في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، واسهم في تعزيز الاقتصاد الأردني وذلك لان نصف الوردات النفطية الاردنية من العراق كانت مجانية (www.xelk.org)

وانخفضت صادرات الاردن خلال العالم (2016) بنسبة (8,9%) اذ بلغت حوالي (6,1)مليار دولار فيما تراجعت قيمة المستوردات بنسبة (6,2%) لتبلغ (19,22) مليار دولار وقد اكدت دائرة الاحصاءات العامة الحكومية ان العجز في الميزان التجاري بين قيمة

المستوردات والصادرات انخفض بنسبة **(7,5%)** وهذا الانخفاض في قيمة صادرات الاردن يعود الى الاضطرابات التي تشهدها المنطقة وعلى وجهه التحديد في العراق وسوريا (ذنون ، ٢٠٠٦ : ٣٦) .

الجدول **(4)**

تطور صادرات النفط العراقية للأردن خلال المدة (١٩٨٣ – ٢٠٠٣) بالبرميل

السنوات	الكمية بالبرميل	السنة	الكمية بالبرميل
1984	**٩500**	**1995**	**75000**
1985	**٩500**	**1996**	**80000**
1986	**10000**	**1997**	**80000**
1987	**25000**	**1998**	**90000**
1988	**33000**	**1999**	**90000**
1989	**33000**	**2000**	**90000**
1990	**35000**	**2001**	**95000**
1991	**30000**	**2002**	**95000**
1992	**35000**	لغاية اذار**2003**	**20000**
1993	**70000**		
1994	**75000**		

المصدر : - فواز موفق ذنون ، النفط في العلاقات العراقية- الاردنية ١٩٨٢-٢٠٠٧ ، الندوة العلمية (٢٥) علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وامكانية تطويرها ، للمدة من ٢٨ اذار ٢٠٠٧ ، الموصل، العراق ، ص٥٦

نلاحظ من الجدول اعلاه أن كميات النفط العراقي المصدر إلى الأردن، أخذت بالارتفاع التدريجي، خلال الحرب العراقية الإيرانية، غير ان هذا الارتفاع ازداد بعد انتهاء هذه الحرب في عام **(1988)** وأستمر هذا الارتفاع بعد احتلال العراق للكويت في عام **(1991)** ولم تنخفض هذه الصادرات بل أن هذه الكميات أخذت بالزيادة بعد تطبيق النفط مقابل الغذاء، وحصول الأردن على نصف الكميات النفطية بشكل مجاني لتصل هذه الصادرات إلى أعلى مستوياتها في آذار **(2003)**، وأسهمت كميات النفط الكبيرة التي حصل عليها الأردن لسنوات مجاناً من العراق في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، واسهمت في تعزيز الاقتصاد الأردني الذي كان ولايزال يواجه ضغوطاً متعددة وتنوعه

ثانيا -العلاقات النفطية بعد عام **(2003)**

كان لظروف الحرب في العراق عام **(2003)** دوراً في خفض كميات الصادرات العراقية من النفط الخام إلى الأردن وبشكل كبير، ونظراً لتوقف تزويد الأردن بالنفط العراقي في **(2003)** ، فقد بدأت دول الخليج بتجهيز الأردن باحتياجاته من النفط تعويضاً عن ذلك وبترتيبات وقتية إذ إن مزايا تجهيز النفط العراقي للأردن كان بأسعار تفضيلية، وتبيعه الحكومة الأردنية للمستهلك الأردني بأرباح محدودة ويتم تسديد قيمة النفط المستورد على شكل بضائع أردنية.

فبعد أن كانت **(107)** ألف برميل يومياً قبل الحرب ، وصلت إلى **(20)** ألف برميل يومياً بعده في ظروف الحرب ، اذ تعرضت الإمدادات النفطية العراقية إلى الأنقطاعات المتكررة وبدات الصهاريج الناقلة بالانخفاض من **(600)** إلى **(140)** صهريج إلى أن وصل إلى **(10)** صهاريج في الأيام الأولى للحرب، وبعد توقف الحرب توقفت وانقطعت الصادرات النفطية العراقية إلى الأردن لتدهور وتردي الوضع الأمني في العراق، نتيجة لذلك بدأت دول الخليج بتجهيز الأردن باحتياجاته من النفط تعويضاً عن ذلك غير إن مزايا تجهيز النفط العراقي للأردن كان بأسعار تفضيلية، وقد كلف الأردن من الناحية الاقتصادية مبالغ كبيرة أرهقت ميزانيته المحدودة بسبب اضطرار الأردن الى شراء النفط من الأسواق العالمية بأسعاره المرتفعة، مما ادى الى ارتفاع كلفة استيراد الوقود والمنتجات النفطية من **(540)** مليون دينار في عام **(2002)** إلى **(1,7 ، 1,9)** مليار دينار في عامي **(2005)، 2006)** وعلى التوالي، أي بنسبة زيادة مقدارها **(217%)** خلال هذه الاعوام، بكل تاكيد ان انقطاع هذه الإمدادات النفطية العراقية كان لابد له أن يترك آثاراً سلبية على قطاعات الأردن الاقتصادية والاجتماعية كافة، إذ اسهمت ارتفاع تكاليف استيراد النفط في امتصاص جزء كبير من الإيردات المملكة الأردنية فانعكس ذلك بالتقليل من مقدرتها على استيراد السلع والخدمات الضرورية الأخرى. (ذنون، ٢٠٠٦ : ٧٦)

ونظراً لأن العراق والاردن كانا قد ارتبطا ببروتوكول تجاري وآخر نفطي، وبموجبهما كان البنك المركزي الاردني خلال تنفيذ هذين البروتوكولين هو من يدفع للمصدرين الاردنيين قيمة بضائعهم بالدينار ويستوفي بدلاً عنها نفطاً خاماً ويرصد الفرق بين قيمة البضائع وعوائد النفط، تفاقمت هذه المشكلة بعد عام **(2003)** نظراً لتراكم مبالغ على العراق وبلغت ديون البنك المركزي الاردني على نظيره العراقي نحو **(1,3)** مليار دولار مّثلت حسابات التبادل التجاري بين البلدين، وأصبح لدى العراق ودائع مالية مجمدة في الاردن تقدر بحوالي **(916)** مليون دولار رفضت الحكومة الاردنية الإفراج عنها إلى أن يتم تسوية الملف بين البلدين بشكل نهائي . (الطالب ، ٢٠٠٥ : ١٢)

لهذا تركز اهتمام المسؤولين في البلدين وخاصة الاردنيين على أهمية تعزيز التعاون النفطي وإعادة تزويد الأردن بالنفط العراقي وأحياء البرتوكول الموقع بين البلدين، اثمر عن توقيع اتفاق حزيران عام **(2006)** ، والذي ينضمن تزويد العراق للأردن بالنفط بأسعار تفضيلية تبدأ تدريجياً من عشرة آلاف برميل يومياً لتصل إلى مائة ألف برميل يومياً، إذ تبلغ حاجة الأردن اليومية نحو **(120)** ألف برميل ،وتضمن الاتفاق أيضاً أن تقل الأسعار نحو **(18)** دولاراً للبرميل الواحد عن سعر نفط الخليج ،مما اسهم في توفير الأعباء المالية الهائلة المترتبة على الاقتصاد الأردني بسبب شراء النفط بالأسعار العالمية التي تشهد ارتفاعات مستمرة.وقدرت بعض الإحصائيات الاقتصادية الأردنية حجم الوفر السنوي المتحقق من استيراد النفط العراقي بنحو **(108)** ملايين دولار سنويا ،إذا ما تم احتساب سعر الخصم الممنوح للأردن واقتطاع أجور النقل من العراق التي يتحملها الجانب الأردني.ونلاحظ أن موافقة العراق على حصول الأردن على النفط بأسعار تفضيلية عدت خطوة إيجابية على مسار تعميق العلاقات، وفي سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين ورفع القدرة التنافسية للأردن على صعيدي الإنتاج والتصدير .الا ان التداعيات الامنية الغير المستقرة الذي عاشه العراق بعد توقيع الاتفاق،

وخاصة فيما يتعلق بتامين النقل البري للنفط الى الاردن دوراً في تعثر وتنفيذ الاتفاق ، وعدم الانتظام في وصول النفط العراقي إلى الأردن، لذا جاءت تصريحات وزير الخارجية العراقي عام **(2008)** ،لتشير إلى أن العراق ما زال ملتزماً بتزويد الأردن بالنفط الخام وبأسعار تفضيلية على الرغم من ذلك (فرحان، ٢٠٠٨ : ٧٦)، وتأكيداً لهذا الالتزام وقع البلدين في عام **(2008)** مذكرة تجديد العمل بالاتفاق النفطي بين العراق والأردن لعام **(2006)** لمدة ثلاث سنوات ، لذلك شهد شهر آب **2008** تنفيذ الاتفاق النفطي، وبموجبه صدر العراق **(10)** الآف برميل من النفط الخام يومياً إلى الأردن بسعر يقل عن **(18)** دولار للبرميل عن أسعار النفط في البحر المتوسط، ،وكان لتنفيذ هذا الاتفاق وقع إيجابي في الأردن شعبياً ورسمياً وفي العام **(2009)** نوقش موضوع تزويد الأردن باحتياجاته من النفط العراقي تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين الجانبين عام **(2006)** كما تم الحديث عن إمكانية زيادة كميات النفط العراقي إلى الأردن، إلى **(15)** أو **(20)** ألف برميل بدلاً من **(10)** الآف برميل يومياً ، وذلك عندما تتم إعادة بناء أنبوب النفط بين كركوك وبانياس الذي سيؤدي إلى نقل النفط إلى الأردن عبر هذا الأنبوب وليس عن طريق الشاحنات **.** وفيما يتعلق بمد خط أنابيب بين العراق والأردن وهو أحدى المشاريع التي سبق أن طرحت في وقت مرحلة سابقة في اللقاءات السياسية والفنية بين البلدين، فقد أتفق الطرفان في عام(**1998)** على إنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين بطول **(650)**كم ويتم تنفيذه على مراحل وقدرت الكلفة الإجمالية للمشروع آنذاك بـ **(350)** مليون دينار أردني، بطاقة تصل إلى **(250)** ألف برميل يومياً، إلى أن عمليات مد الأنبوب توقفت ، فقد بقى هذا الخط في إطار الدراسات والمقترحات التي تطرح بين الحين والآخر، ويفترض وبحسب المشروع أن تصل أنابيب النفط العراقي إلى مصفاة البترول في الزرقاء الأردنية ثم ميناء العقبة ليصار إلى تصدير النفط العراقي من خلاله إلى الأسواق العالمية، على أن يتحمل تكاليف ما ينفق عليه ضمن الرقعة الجغرافية للبلدين، ولكن هذه الدراسات توقفت نتيجة الظروف الأمنية التي مر بها العراق، رغم أن اللجان المشتركة بين البلدين أعادت فتح هذا المشروع، وأشارت إلى أهميته وجدواه الاقتصادية بوصفه أفضل الخيارات أمام العراق والأردن على حد سواء لنقل البترول (مفارجة، ٢٠٠٩ : ٨٧)

وبينت وزارة النفط العراقية أن صادرات النفط العراقية إلى الأردن توقفت لمدة مضت بناءً على رغبة الجانب الأردني **.**وبلغت اسعار نقل طن النفط الخام من العراق أعوام **(2011 ، 2012)** **(98,28)** دينار اعراقي مقارنة مع **(37)** دينارا لعام **(2010)** وفي عام **(2009)** بلغ **(66)**دينارا ، وفي عام **(2008)** بلغ **(76)** ديناراً**.** ويستهلك الاردن ما معدله **(100)** الف برميل يوميا من النفط الخام، ارتفعت الى نحو (**170)** الف برميل**.**

وقد حالت معوقات عدة دون استيراد كامل كميات النفط المتفق عليها مع العراق العام الماضي والتي بلغت نحو**(300)** الف طن من اصل**(500)** الف طن توفرها اتفاقية وقعها البلدان عام **2006.** (النعيمي ، ٢٠٠٦ : ٢١)

وعليه يمكن القول ان هناك علاقات اقتصادية وثيقة بين الاردن والعراق على مدى أكثر من ثلاث عقود ، وخلال سنوات عقوبات الامم المتحدة بلغ الارتباط بينهما ذروتة ، ولكن ميزان النفوذ الاقتصادي اعتمد على العراق أكثر من اعتمادة على الاردن ، ورغم ان الطرق البرية بين بغداد وعمان وبين بغداد والعقبة ليست قصيرة المسافة ، وناقش البلدان عمليات كبرى لرفع

مستوى الطرق وخطوط الانابيب لكن التخطيط تأخر أكثر من مرة ، ويبقى مطار الاردن الدولي صلة جوية حيوية بالنسبة للعراق .

وأخيراً إعادة فتح معبر طربيل الحدودي بين العراق والاردن منتصف عام ٢٠١٧ ، الامل الى القطاع الخاص الاردني بإستئناف نشاطة والدخول الى السوق العراقية التي كانت تستهلك ٨٠ في المئة من الانتاج الاردني ، خلال السنوات التي سبقت سيطرة تنظيم داعش على محافظة الانبار ، ويرتبط العراق والاردن بعلاقات اقتصادية رصينه لم تتأثر بالمتغيرات التي شهدها العراق طيلة العقود الماضية ، إذ اعتمدت السوق العراقية على موانئ الاردن لتأمين وارداته من دول أمريكا وشمال أفريقيا ، فضلاً عن إعتماد المستهلك العراقي على منتجات اردنية كثيرة جعلت من المصنع الاردني يعتمد في شكل كبير على هذة السوق ويعتمد الاردن على العراق لتأمين حاجتة من النفط وتشغيل الجزء الاكبر من أرصفة البحرية والنقل البري واستثمار الجزء الاكبر من الاموال العراقية العائدة الى مستثمرين في قطاعاتة الاقتصادية .

الاستنتاجات

1- ان تاريخية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قد شكلت أساساً لاستمرار العلاقات التجارية وتصاعدها، وكذلك مثل دوراً أردنياً واضحاً في تطوير العلاقات التجارية مع العراق، وبالمقابل فهو يعكس رغبة عراقية في تحقيق شراكة اقتصادية مع الأردن.

2- كان من بين نتائج تدهور الوضع الأمني في العراق تزايد أعداد اللاجئين العراقيين في الأردن وقد اسهم هذا بأشكال مختلفة في ازدياد التقارب العراقي -الأردني خاصة في المجال الاقتصادي من خلال ازدياد أعداد المستثمرين العراقيين في الأردن الذين عملوا من جانبهم على الاسهام في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن بشكل مستقل أو بالتعاون مع نظرائهم الأردنيين.

3- اثر الحصار الإقتصادي المفروض على العراق سلبياً على الصادرات الأردنية إلى السوق العراقي، إذ انخفضت حجم هذه الصادرات مما ترك آثاراً سلبية ليس على الصادرات الوطنية فحسب بل على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأردني عموماً.

4- أدت الحرب الأمريكية على العراق في عام **2003** إلى توقف المستوردات النفطية من العراق بشكل كامل مع بداية مدة الحرب

5- إن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد عام **(2003)** ، هو أعلى من جميع المعدلات في الفترات السابقة

6- إن حجم الصادرات الأردنية إلى العراق تعادل أكثر من ثلث مجموعها إلى الدول العربية، تعادل ثلاثة أضعاف الصادرات الوطنية إلى مجموع دول الاتحاد الأوربي

7- انخفاض حجم الأستيرادات الأردنية من العراق بعد عام **(2003)** وبشكل ملحوظ، نظراً لأن الأردن كان يعتمد بالدرجة الأساس على النفط العراقي

8- فضلاً عن الاستثمار العراقي في الأردن، كان للنفط دور في تعزيز العلاقات العراقية الأردنية، فالعراق يمثل عمق الأردن الاقتصادي من خلال المساعدات النفطية العراقية التي اسهمت وتسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأردن

9 - أسهمت كميات النفط الكبيرة التي حصل عليها الأردن لسنوات مجاناً من العراق في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من جهة، واسهمت في تعزيز الاقتصاد الأردني الذي كان ولايزال يواجه ضغوطاً متعددة وتنوعه

10- أسهم وجود العراقيين بارتفاع مستوى السيولة في السوق المحلية وأدى إلى ازدياد حجم الاستثمارات والحركة الشرائية، ما سرع من وتيرة الحركة التجارية وجعلها أكثر مرونة، الأمر الذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، ودفع ذلك بعجلة الاقتصاد بشكل سريع في السوق المحلية وأثمر ذلك عن وجود مشاريع اقتصادية اسهمت بخلق فرص عمل سواء كانت للعراقيين أو للأردنيين

التوصيات

1- ضرورة تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات وعلى مختلف المستويات والصعد للمسؤولين في كلا البلدين وفتح اتجاهات جديدة تُساعد باتجاه تحقيق نوع من التكامل والتفاعل والارتباط في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

2- أهمية العمل وبذل الجهد المشترك لإدامة ما أنجز من اتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق تجارة حرة بين البلدين، ودعوة المستثمرين الأردنيين وتشجيعهم للاستثمار في العراق أسوة بالمستثمرين العراقيين الذين يستثمرون أموالهم في قطاعات مختلفة في الأردن.

3- إن من أبرز مزايا الاستثمار في الأردن هو الموقع المتميز والبيئة السياسية المستقرة والاعتماد على الاقتصاد الحر والسياسات الاقتصادية القائمة على قيادة القطاع الخاص وتحرير التجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوفر حزمة من الحوافز، والإعفاءات لتشجيع الاستثمار.

4- عقد اتفاقية للتبادل التجاري الحر، تتيح التبادل التجاري بين البلدين من دون قيود كمية أو جمركية لجميع المنتجات وبإمكانها دخول أي من السوقين بكل سهولة ومن دون أية عقبات.

5- أهمية العمل وبذل الجهد المشترك لإدامة ما أُنجز من اتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق تجارة حرة بين البلدين، ودعوة المستثمرين الأردنيين وتشجيعهم للاستثمار في العراق أسوة بالمستثمرين العراقيين الذين يستثمرون أموالهم في قطاعات مختلفة في الأردن، واستكشاف ميادين جديدة للتعاون بهذا الاتجاه مع أهمية التوصل إلى اتفاقات تُذلل المعضلات والمشكلات التي قد تنجم عند تنفيذ هذه الأتفاقيات

6- أهمية تفعيل التعاون النفطي بين البلدين، ودراسة ربط البلدين عبر منظومة سكك حديد,بانشاء شبكة سكك حديدية بين العراق والأردن سوف يوفر ممر نقل فعال للصادرات

والواردات العراقية إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر، ما يعزز التجارة بين البلدان العربية المطلة على البحر الأحمر ودول شمال إفريقيا.

7- تطوير مناخ التعاون الأمني بإشكاله كافة بحيث يعمل الجانبان على عقد لقاءات دورية لتعزيز العلاقات بين المؤسسات العاملة في هذه القطاعات بما يخدم المصلحة المشتركة.

8- يجب على العراق والاردن ان يتغلبا على ازمه الثقة التي اعترت العلاقة بينهما في الوقت الحاضر .

الهوامش و المصادر : -

١- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، الجزء العاشر،**1998**.

2- لمزيد من الاطلاع**-:**

* قحطان أحمد سليمان الحمداني ، السياسة الخارجية العراقية من **14** تموز**1958** إلى **8** شباط **1963**، **(**القاهرة **:**مكتبة مدبولي **)**، **2004**.

* ارشيد فالح عيسى .العلاقات الأردنية-العراقية**(1958- 1946)**، رسالة

ماجستير **(**غير منشورة**)**، جامعة اليرموك، أربد، الأردن،**1993**.

3 -زينب عبد الحسن ، عبد الرحمن عارف حياته ودوره السياسي في العراق دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه **(**غير منشورة**)** ، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، **2010** .

4 - قحطان أحمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من **14** تموز **1958** إلى **8** شباط **1963**، القاهرة **:**مكتبة مدبولي **,(2004)** .

5- عدنان محمد هيجانة، العلاقات الخليجية **–**الأردنية الواقع والمستقبل **1980-2004** ، **(**دبي **:** مركز الخليج للأبحاث،٢٠٠٦).

6- عثمان فتحي صالح، **(**العلاقات العراقية **–** الأردنية **1968-1991** دراسة تاريخية**)** رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل، الموصل، العراق،**2007** .

7- عدنان محمد هياجنة،مصدر سابق .

8- محمود عبد الرزاق محي الدين ، الأردن وأزمة الخليج الثانية **1990/8/2-1991/2/26** رسالة ماجستير **(**غير منشورة**)** ، جامعة اليرموك، أربد، الأردن**2007** .

9-علاء الفزاع,علي الرواشدة,العلاقات الاردنية العراقية من تجارة الحروب الى صناعة المستقبل **,2013,**نسخة الكترونية **www.al-akhbar.com**

10- موسى محمد أحمدعلاونة ، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الاردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين, رسالة ماجستير (غير منشورة) اليرموك، أربد، الأردن**2006.**

11- موسى محمد أحمد علاونة، مصدر سابق.

12- عدي اسعد خماس ، الاحتلال الامريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية – الاردنية(٢٠٠٣-٢٠١٠)، رسالة (ماجستسر) في العلوم السياسة ، كلية الاداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١ .

13- لمزيد من الاطلاع**-:**

***** إيمان أحمد رجب: النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الأحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،**2010)**.

* ياسر نايف قطيشات ، العلاقات السياسية الاردنية العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي ،(عمان بدون دار نشر،٢٠٠٨).

14- مركز دراسات الوحدة العربية:إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودوليا ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية**,2004**.

15- سداد مولود سبع **:**العلاقات العراقية الأردنية **:**دوافع البقاء والأستمرار **,**نشرة أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، **(**العراق:مركز الدراسات الاولية،**2009)**.

16- Ali, Alawi (2007) .(The Occupation of Iraq winning the war losing the peace) .London :New Haven.

17- مظفر نذير الطالب: العلاقات العراقية الاردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة **,**مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد**(17) ,2005** .

18- عدي اسعد خماس **,**الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية **–**الأردنية**-2010 2003** رسالة ماجستير**,**كلية الاداب**,**جامعة الشرق الاوسط **2011.**

19- فواز موفق ذنون**,** الأردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان**2003**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل**"**العراق ودول الجوار**"**، للمدة من **20-21** كانون الاول**2006** ، الموصل، العراق**.**

20- علاء الفزاع**,**علي الرواشدة**,**مصدر سابق**.**

21- طارق الدعلجة**,**انشاء منطقة صناعية حرة بين العراق والاردن**,**نسخة الكترونية**www.alghad.com**

22- نسخة الكترونية**www.xelk.org**

23- فواز موفق ذنون، مصدر سابق.

24- فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية-الاردنية **(1982-2007)** ، الندوة العلمية **(25) "**علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها**"**، للمدة من**28** آذار**2007** ، الموصل، العراق.

25- فواز موفق ذنون **(2006)** ، مصدر سابق**.**

26- مظفر نذير الطالب ، مصدر سابق**.**

27- شيماء معروف فرحان ، تطورات العلاقات العراقية **–** العربية خلال عام**2008** ،(العراق :بغداد ،**2008)**.

٢٨- أحمد مفارجة، العلاقات الأردنية العراقية بعد الحرب الإنجلو أمريكية على العراق، عمان، الأردن،**2009**.

29- حازم عبد الحميد النعيمي،**"** العراق والاردن دراسة في العلاقات السياسة**"**، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد**11** ، **2006**.